



بيان صحفي

حماية: يدين استدعاء الأطفال المقدسين ويعتبرها انتهاك للقانون الدولي

يدين مركز حماية لحقوق الإنسان استدعاء قوات الاحتلال الإسرائيلي الطفل "قيس فراس عبيد" البالغ من العمر "6 سنوات" من بلدة العيسوية في القدس المحتلة، وذلك بعد أقل من 24 ساعة من استدعائها الطفل محمد عليان "4 سنوات".

فبحسب معلومات صحفية للمركز فقد قامت قوات الاحتلال باستدعاء الطفل قيس من خلال إرسال بلبغ رسمي إلى عائلته للحضور إلى مركز التحقيق في القدس المحتلة، وكانت سلطات الاحتلال سلمت في وقت سابق استدعاء تحقيق للطفل المقدسي محمد عليان "4 سنوات" من بلدة العيسوية بحجة إلقاء حجارة باتجاه مركبة لقوات الاحتلال خلال اقتحامها البلدة.

مركز حماية لحقوق الإنسان إزاء هذه السياسة المنظمة يحدد تأكيده على أن اعتقال الأطفال الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي يندرج ضمن سياسة الاعتقال التعسفي من حيث القبض والتوقيف والمحاكمة غير العادلة التي لا تنسجم والمعايير الدولية، حيث تمارسه كخيار أول ودون اللجوء إلى بدائل أخرى من شأنها تجنب الأطفال مخاطر وآثار الاعتقال، وبذلك تنتهك أحكام الفقرة (ب) من المادة (37) من اتفاقية حقوق الطفل، والمادة (40) من الاتفاقية بخصوص ضمانات محاكمة الأطفال وتتنكر عموماً للمصلحة الفضلى للأطفال الفلسطينيين، كما تنتهك معايير اتفاقية جنيف الرابعة في مجال محاكمة الأطفال وخاصة المواد (66,71,72,76,127,43)، ويؤكد المركز على أن الأطفال يحظون بشكلين من الحماية التي يكفلها لهم القانون الدولي الإنساني فالحماية الأولى هي حماية عامة التي يتمتعون بها بصفتهم مدنيين أو أشخاصاً لا يشاركون في أعمال عدائية أو كفوا عن المشاركة فيها، والحماية الثانية هي حماية خاصة التي يتمتعون بها بصفتهم أطفالاً.

مركز حماية لحقوق الإنسان إذ يحدد إدانته لسياسة الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في اعتقال الأطفال الأمر الذي يؤكد إعادته العمل بالأمر العسكري (132) الذي يسمح لسلطات الاحتلال باعتقال الأطفال، وإذ يستهجن صمت المجتمع الدولي إزاء هذه الجرائم الممنهجة بحق الأطفال الفلسطينيين فإنه يطالب منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" وكافة المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بالوقوف أمام مسؤولياتها إزاء انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق الطفل الفلسطيني.

